

Distr.: General
22 October 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة 

مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الأربعون

24 كانون الثاني/يناير - 4 شباط/فبراير 2022

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة 5 من مرفق قرار مجلس حقوق
الإنسان 21/16*

ليتوانيا

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

3 عملية صياغة التقرير	- أولاً
3 تنفيذ التوصيات المقدمة في الجولة الثانية	- ثانياً
3 التغييرات المؤسسية المنفذة	ألف -
3 التغييرات التنظيمية وأدوات السياسة العامة المنفذة	باء -
16 التحديات المتبقية في تنفيذ التوصيات	جيم -
20 تنفيذ الالتزامات الدولية الطوعية	- ثالثاً
20 آخر التحديات والجهود المبذولة للتغلب عليها	- رابعاً

أولاً - عملية صياغة التقرير

- 1- أعد تقرير جمهورية ليتوانيا وفقاً للمبادئ التوجيهية لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وقد صاغته لجنة شكلها وزير العدل، وتتألف من ممثلين عن الوزارات. وأجيز مشروع التقرير في اجتماع الحكومة.
- 2- وارتبطت الصياغة ارتباطاً وثيقاً بتنسيق تنفيذ توصيات الجولة الثانية. وأصدرت الحكومة تعليمات إلى الوزارات بتنفيذ التوصيات التي تدخل في نطاق اختصاصها. وعقدت وزارة العدل، التي تتسق العملية، اجتماعات تنسيقية لمؤسسات الدولة مع المنظمات غير الحكومية بشأن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات، وعقدت اجتماعات مع المؤسسات (أمناء المظالم)، التي تعمل كمؤسسات لحقوق الإنسان، وممثلي لجنة حقوق الإنسان في البرلمان. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت وزارة العدل نفسها، اجتماعات مواضيعية مع المنظمات غير الحكومية بشأن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات وشجعت الوزارات الأخرى على القيام بذلك.
- 3- وأتيح مشروع التقرير الذي أعدته اللجنة للمنظمات غير الحكومية، التي أدرجت آراؤها لاحقاً في التقرير. فعلى سبيل المثال، أعربت المنظمات غير الحكومية عن قلقها إزاء مدى توافر الخدمات وتكييف الهياكل الأساسية للأشخاص ذوي الإعاقة وفعالية التدابير الرامية إلى الحد من الفقر. وقدم مشروع التقرير إلى أمناء المظالم، وتم تلقي تعليقاتهم. وبالإضافة إلى ذلك، أتيح المشروع للجمهور على موقع وزارة العدل على الإنترنت من أجل الحصول على تعليقات الجمهور أثناء التنسيق الرسمي للمشروع مع السلطات الأخرى.

ثانياً - تنفيذ التوصيات المقدمة في الجولة الثانية

ألف - التغييرات المؤسسية المنفذة

- 4- في عام 2017، اعتمد مكتب أمين المظالم في البرلمان على الصعيد الدولي بوصفه المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بموجب مبادئ باريس ضمن الفئة "ألف". ودخلت التعديلات على قانون أمين المظالم في البرلمان، التي كان من المطلوب إدخالها لتعزيز هذا المركز على الصعيد الوطني، حيز التنفيذ في عام 2018. وينص القانون على أن تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات أثناء ممارسة وظائف المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان هو أحد أهداف أنشطة أمين المظالم في البرلمان. وينص على واجب المؤسسات الحكومية والبلدية في التعاون مع مكتب أمين المظالم في البرلمان من خلال تزويده بالمعلومات عن حالة حقوق الإنسان في البلد، والمبادرة إلى إجراء البحوث بشأن المشاكل الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان والاضطلاع بها (100-24-30).

باء - التغييرات التنظيمية وأدوات السياسة العامة المنفذة

- 5- ينص البرنامج الحكومي للفترة 2021-2024 على أدوات لكفالة الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمدنية والثقافية، وفقاً لمبدأ عدم نسيان أي شخص وعدم استبعاد أي شخص.
- 6- وتتص خطة التقدم الوطنية الليتوانية للفترة 2021-2030 على أهداف يمكن تحديدها كمياً وقياسها بالنسبة لكل من السياسة الاجتماعية وحقوق الإنسان. ووفقاً للخطة، يجب أن تتماشى جميع الأهداف المنفذة مع مبادئ تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين. وترد في خطة تنفيذ البرنامج الحكومي مؤشرات محددة وقابلة للقياس للسياسة الاجتماعية وحقوق الإنسان (100-39).
- 7- وفي 16 تموز/يوليه 2019، أضيف عنصر منفصل بشأن جريمة التعذيب إلى القانون الجنائي (100-95-96).

حماية حقوق الطفل

8- في عام 2015، وقعت ليتوانيا على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات. وأصدر وزير الضمان الاجتماعي والعمل تعليماته إلى فريق عامل خاص بإعداد مشروع بشأن التصديق على البروتوكول بحلول 1 تشرين الأول/أكتوبر 2021 وتقديمه إلى الحكومة (100-9، 100-10).

9- وفي عام 2017، عدل البرلمان قانون أساسيات حماية حقوق الطفل، حيث فرض حظراً على جميع أشكال العنف ضد الطفل، بما في ذلك العقاب البدني، وأوجب على الوالدين والممثلين القانونيين الآخرين للطفل والدولة ضمان حماية الطفل. وتقوم وزارة الضمان الاجتماعي والعمل بوضع أدوات مختلفة لتوعية الجمهور وزيادة رفضه للعنف ضد الأطفال. وفي عام 2020، نُظمت حملة دعائية للترويج للتنشئة الأبوية الإيجابية. فعلى سبيل المثال، تم خلال الحملة إعداد منشور موجه إلى الآباء والأوصياء والأطفال. وهو يقدم معلومات واضحة عن حقوق الطفل، بما في ذلك الحق في الحماية من أي شكل من أشكال العنف، بما في ذلك العقاب البدني. ويذكر المنشور بأن تنشئة الأطفال يجب أن تستند إلى أساليب غير عنيفة. وتم نشر المشكلة في اليوميات الإلكترونية "Tamo" و "Mano dienynas". وأجري قدر كبير من التحديث للمعلومات التثقيفية حول العنف ضد الأطفال، وأشكال العنف، وكيفية تحديد العنف، وأماكن تقديم الطلبات للحصول على المساعدة في قسم "منع العنف ضد الأطفال" على الموقع الإلكتروني للوزارة، وتم إعداد معلومات جديدة. وهذه المعلومات موجهة إلى الأطفال والبالغين (الآباء، والأوصياء، وغيرهم من الممثلين القانونيين للطفل، والمعلمين). وهي مقدمة في شكل جذاب، وتشرح أحكام القوانين بطريقة بسيطة ومفهومة لعامة الجمهور. ويوفر التمويل لأنشطة المنظمات غير الحكومية الهادفة إلى تنظيم التدريب في مجال التنشئة الأبوية الإيجابية، والاستشارات للوالدين، والأوصياء، والآباء بالتبني بشأن مسائل التنشئة الأبوية، ودورات لتهيئة الأسرة، وغيرها من الأنشطة (100-114، 100-115، 100-116، 100-117، 100-118، 100-120).

10- وتشكل حماية حقوق الطفل إحدى الأولويات الرئيسية لترشح ليتوانيا لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة للفترة 2022-2024.

11- ومن أجل إنشاء نظام دائم لحماية حقوق الطفل يوفر ممارسات موحدة تطبيق في الدولة في مجال صون وحماية حقوق الطفل ومصالحه المشروعة، ويكفل التصدي في الوقت المناسب لانتهاكات تلك الحقوق، واتخاذ القرارات على وجه السرعة، وُضع نظام مركزي لإدارة وتنسيق حماية حقوق الطفل. واعتباراً من 1 تموز/يوليه 2018، نُقلت وظيفة حماية حقوق الطفل على مستوى الدولة من البلديات إلى الدائرة الحكومية لحماية حقوق الطفل والتبني. وأصبحت هذه الدائرة المؤسسة المركزية لتنفيذ سياسة حماية حقوق الطفل. وقد كُلفت بضمان تنسيق الإجراءات المتعلقة بحقوق الطفل في جميع القطاعات على المستويات الوطنية والبلدية والمحلية. وتعمل شُعب هذه الدائرة في المناطق، وتزُك وظيفة تقديم الخدمات للبلديات. ونصت الأحكام المعدلة لقانون أساسيات حماية حقوق الطفل للفترة 2018-2019 على وجوب الإبلاغ عن أي انتهاك محتمل لحقوق الطفل، والإجراء الذي يتعين على السلطات اتخاذه عند تلقي مثل هذا التقرير. واعتُرف بإهمال الأطفال كشكل من أشكال العنف. ووضع إجراء واضح للتصدي للانتهاكات المحتملة، ولا سيما العنف ضد الأطفال، (ولا سيما الاستجابة السريعة لمثل هذه الحالات) وإدارة الحالات، وهو يهدف إلى تقديم مساعدة أكثر فعالية وشمولاً للأسر المعرضة للخطر. وأنشئت أفرقة متنقلة من المهنيين تقدم المساعدة المكثفة للأسر التي تمر بأزمات. ويعتبر إبعاد الطفل عن أسرته تدبيراً من تدابير الملاذ الأخير، ويطبق رهناً بإذن قضائي (100-40).

12- وفي عام 2020، اعتمد البرلمان القانون المعدل لقانون التعليم (يدخل حيز النفاذ في 1 أيلول/سبتمبر 2024). ويزيل هذا التعديل الإمكانيات القانونية للتمييز ضد الأفراد على أساس احتياجاتهم التعليمية الخاصة، وعلى وجه التحديد عدم قبول هؤلاء الأفراد في المدارس العادية، بل توجيههم إلى مدارس مخصصة (100-61).

المسائل المتعلقة بالشباب

13- يشارك الشباب في ليتوانيا في صنع القرار على الصعيد الوطني (أنشطة مجلس الشباب)؛ وعلى صعيد المناطق (أنشطة مجالس الشباب البلدية)؛ وعلى الصعيد الأوروبي (أنشطة الحوار المنظم). ومجلس الشباب هو مؤسسة استشارية لإدارة شؤون الشباب تابعة لوزارة الضمان الاجتماعي والعمل، ويعمل على أساس مجتمعي. ومجلس الشباب البلدي هو مؤسسة جماعية عامة تعمل تحت رعاية المجلس البلدي وله مركز لجنة دائمة أو مؤقتة. وتعمل الأفرقة العاملة الوطنية المعنية بالحوار المنظم على المساعدة في تنفيذ وتطوير عملية النقاش بشأن مختلف المواضيع بين الشباب وواضعي السياسات والمنظمات التي تعمل في مجال قضايا الشباب. وتهدف هذه العملية إلى ضمان مراعاة آراء الشباب عند صياغة السياسة المتعلقة بالشباب في الاتحاد الأوروبي (100-43).

14- وتوفر الأماكن والمراكز المفتوحة للشباب الظروف اللازمة لإجراء استشارات مع مهنيين ذوي مؤهلات عالية في مجال الصحة العقلية. والخدمات متاحة لجميع الشباب. وقد نصت خطة العمل لمنع الانتحار للفترة 2020-2024، التي وافق عليها وزير الصحة، على توفير 40 معالماً نفسياً للمعاينة في المراكز و/أو الأماكن المفتوحة للشباب. ويمكن تقديم الاستشارات تبعاً للحاجة (بشكل فردي أو ضمن مجموعات)؛ وتتراوح المدة عادة بين ساعة وساعتين.

15- ومنذ عام 2014، تنفذ ليتوانيا "مبادرة ضمانات الشباب". ويجري تنفيذ مشاريع تركز على تفعيل الكفاءات الاجتماعية للشباب وتحفيزها وتعزيزها بهدف (إعادة) إدماجهم في سوق العمل و/أو نظام التعليم. فعلى سبيل المثال، تقوم دائرة التوظيف التابعة لوزارة الضمان الاجتماعي والعمل بتنفيذ مشروع "زيادة الكفاءات الاجتماعية للشباب"، الذي يستهدف الشباب العاطلين عن العمل وغير الملتحقين بالمدارس وغير الملتحقين بالتدريب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و29 سنة والمسجلين لدى دائرة التوظيف. ويشمل المشروع أيضاً توفير الاستشارات من قبل المعالجين النفسيين.

16- وتنفذ إدارة شؤون الشباب التابعة لوزارة الضمان الاجتماعي والعمل مشروع "Judam"، الذي يستهدف الشباب الأكثر ضعفاً الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 سنة (الأشخاص الذين يعانون من الإدمان، أو يواجهون مشاكل قانونية، أو الذين يعيشون في دور للرعاية أو انتقلوا منها، وما إلى ذلك). ويهدف المشروع إلى خفض عدد الشباب العاطلين عن العمل وغير الملتحقين بالمدارس وغير الملتحقين بالتدريب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و29 سنة من خلال التدخل وتعزيز الأنشطة التي تراعي احتياجات الشباب وقدراتهم. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يحصل الشاب على خدمات أخصائي: معالج نفسي، أخصائي اجتماعي، محام، مدرس للغة الليتوانية أو الإنجليزية، مستشار مالي، أخصائي في شؤون التوظيف، وما إلى ذلك.

17- ومن بين الأشخاص الذين يتلقون دعماً إضافياً في سوق العمل العاطلون عن العمل الذين تقل سنهم عن 29 سنة. فبإمكانهم الحصول على الخدمات الاستشارية التي تقدمها دائرة التوظيف (الاستشارات المهنية، والتخطيط الوظيفي المهني، والاستشارات النفسية).

18- ونظام الرعاية النفسية المتخصصة متاح في ليتوانيا منذ عام 1996. وتقدم كامل خدمات الرعاية الصحية العقلية الأولية في العيادات الخارجية لجميع المقيمين المسجلين لدى مرفق للرعاية الصحية - تقدم الرعاية النفسية من قِبل فريق من المهنيين في مراكز الصحة العقلية (طبيب نفسي، وطبيب نفسي للأطفال والمراهقين، ومعالج نفسي، وأخصائي اجتماعي، وممرض للصحة العقلية). ويوجد حالياً نحو 116 مركزاً للصحة العقلية في 60 بلدية. وبإمكان المرضى (أو أفراد أسرهم) الاتصال بهذه المراكز مباشرة دون إحالة من طبيب.

19- ومن أجل تحسين مستوى توافر المساعدة النفسية، سيخفض عدد الأشخاص المسجلين في مراكز الصحة العقلية لكل طبيب واحد في عام 2021 إلى 10 000 شخص (17 000 شخص حالياً). ومن المقرر تخصيص أموال إضافية من صندوق التأمين الصحي الإلزامي لتنفيذ هذا القرار، من أجل جملة أمور منها زيادة عدد المعالجين النفسيين الطبيين في مراكز الصحة العقلية. ومنذ عام 2020، بدأ تقديم الخدمات المجانية التالية في مجال السلامة النفسية وتعزيز الصحة العقلية في جميع مكاتب الصحة العامة في البلديات: ما يصل إلى 5 معاینات فردية من قبل معالج نفسي، ويمكن تقديمها دون الكشف عن الهوية عند الطلب؛ وجلسات جماعية لمعالجة الإجهاد النفسي، وفهم المشاعر وإدارتها؛ وجلسات لمجموعات المساعدة المتبادلة؛ والاستشارات النفسية ضمن مجموعات.

20- وتواصل البلديات تنفيذ مبادرة تحسين صحة الشباب المعنونة "تنفيذ نموذج مكيف وموسع لتوفير خدمات الرعاية الصحية الملائمة للشباب". والهدف من ذلك هو الربط الشبكي بين مقدمي الرعاية الصحية الحاليين وتحسين تعاونهم في توفير رعاية صحية أكثر فعالية للشباب، وتنظيم تقديم خدمات الرعاية الصحية على أساس مبدئي "العتبة المنخفضة" وإدارة الحالات، أي تقييم احتياجات الشاب الذي جاء للمعانة، ووضع خطة لتقديم الخدمات، والتوسط عندما يتقدم الشاب بطلب إلى مؤسسات الرعاية الصحية الشخصية أو غيرها من مؤسسات القطاع غير الصحي. وفي الوصف الذي جرى تحديثه مؤخراً للنموذج المكيف والموسع لتوفير خدمات الرعاية الصحية الملائمة للشباب والتنسيق على الصعيد الوطني، تم تطوير/تحديث ثمان خوارزميات (الحد من الآثار الصحية الضارة للأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، والحمل غير المخطط له والاكتئاب، والمساعدة في حالات العنف الجنسي، والحد من عدد حالات الانتحار والآثار الصحية الضارة الناجمة عن إيذاء النفس، والحد من الآثار الصحية الضارة لاستخدام المؤثرات العقلية). وهي تصف إجراءات تعزيز الصحة، وتقييم عوامل الخطر، وأنشطة الوقاية، والمعالجة في حالة الاتصال الشخصي. وسيتم تنفيذ النموذج المحدث لتوفير الخدمات في 23 بلدية. وقد سبق لعشر منها المشاركة في تنفيذ التدبير في فترة التمويل السابقة.

21- وتتولى وزارة الصحة إدارة صندوق الدولة لتعزيز الصحة العامة (فيما يلي - الصندوق) (الذي أنشئ في عام 2016). وتستخدم أموال الصندوق في أنشطة الحفاظ على الصحة العامة وتعزيزها، بما في ذلك تمويل مشاريع للوقاية والإعلانات الاجتماعية والبحوث. وفي عام 2020، مول الصندوق 17 مشروعاً من مشاريع المنظمات غير الحكومية وثلاثة مشاريع بحثية تهدف إلى تعزيز الصحة العقلية في المجتمع (898.6 ألف يورو) (100-140).

المساواة بين الجنسين

22- بعد انتخاب البرلمان الجديد وتشكيل الحكومة الجديدة في عام 2020، تشغل المرأة منصب رئيس البرلمان ومنصب رئيس الوزراء. وهناك ست نساء من أصل 14 وزيراً في مجلس الوزراء. وفي عام 2021، ولأول مرة في التاريخ، شغلت المرأة منصب رئيس المحكمة الدستورية ومنصب المدعي العام.

23- ويجري تنفيذ البرنامج الوطني الرابع لتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل للفترة 2015-2021. ففي عام 2020، على سبيل المثال، نفذ 58 تدبيراً برنامجياً، من بينها تدابير تتعلق بجائحة COVID-19، مثل الاستشارات النفسية والتعليمية والقانونية. ونفذت تدابير مختلفة من أجل تقليص الفجوة في الأجور. ويكرس قانون الإدارة الاستراتيجية الصادر في 25 حزيران/يونيه 2020 (الذي دخل حيز النفاذ في 1 كانون الثاني/يناير 2021) مبدأ المساواة بين الجنسين كمبدأ أقي ينص على أنه، عند إعداد وثائق التخطيط وتنفيذها، يجب مراعاة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مراحل التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم. وتكرس خطة التقدم الوطنية للفترة 2021-2030 مبدأ تكافؤ الفرص للجميع، وتشكل المساواة بين الجنسين جزءاً لا يتجزأ منه أيضاً. وينص القانون المعدل لقانون التأمين الاجتماعي الحكومي الصادر

في 23 كانون الأول/ديسمبر 2020 على أنه يجب على مجلس صندوق التأمين الاجتماعي الحكومي التابع لوزارة الضمان الاجتماعي والعمل أن يعلن عن متوسط الأجور حسب نوع الجنس، عندما يكون لدى صاحب العمل أكثر من ثمانية موظفين، ثلاثة منهم على الأقل من النساء أو الرجال (100-46-49).

الحماية الصحية

24- حماية الصحة الجنسية والإنجابية (100-141). توفر الاستراتيجية الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية بشأن الصحة الجنسية والإنجابية الأهداف والاستراتيجيات التي يتعين على البلدان اتباعها. وتسعى ليتوانيا جاهدة إلى تنفيذ تلك الأهداف والاستراتيجيات (مثل الأمومة الآمنة، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومعالجة المشاكل الناشئة عن الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، وبرامج الوقاية من سرطان عنق الرحم والثدي) من خلال إدماجها في قوانينها. وبهذه الطريقة، فإن خدمات الصحة الإنجابية مدمجة في نظام الرعاية الصحية القائم. ويزود الأشخاص المشمولون بالتأمين الصحي الإلزامي، الذين يحق لهم الحصول على خدمات الرعاية الصحية الشخصية المدفوعة من ميزانية صندوق التأمين الصحي الإلزامي، بجميع الخدمات التي يحتاجونها.

25- توافر وسائل منع الحمل. وافق وزير الصحة على قوائم المنتجات الطبية القابلة للسداد، التي تنص على أن يوصف الليفونورجيستريل للشابات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 18 و20 سنة، ويستشرون طبيب أمراض النساء من أجل منع الحمل، والفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و17 سنة - وفقاً للإجراءات التي وضعها وزير الصحة.

حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

26- تنص خطة العمل لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع للفترة 2021-2023 على توفير الأموال اللازمة لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع. وفي كل عام، تُخصّص الأموال اللازمة لرصد تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لإدارة شؤون المعوقين التابعة لوزارة الضمان الاجتماعي والعمل (فيما يلي - إدارة المعوقين): في عام 2018 - 70 ألف يورو من ميزانية الدولة، وفي عام 2019 - 52 ألف يورو، وفي عام 2020 - 48 ألف يورو، وفي عام 2021 - 48 ألف يورو. وقد انخفض التمويل بسبب تحويل جزء منه إلى لجنة رصد حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التابعة لمكتب أمين المظالم المعني بتكافؤ الفرص. واعتباراً من عام 2019، تولت تلك اللجنة مهمة رصد تنفيذ الاتفاقية (100-144).

27- وأدرجت الحكومة، في خطة تدابير برنامج الحكومة، التدابير اللازمة لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتقوم وزارة الضمان الاجتماعي والعمل بإعداد برنامج لتهيئة بيئة ملائمة للأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مجالات الحياة. ويجري في البرنامج وضع استراتيجيات ليتوانيا الطويلة الأجل (2021-2030) لتكييف البيئة للأشخاص ذوي الإعاقة (100-145).

28- وينص قانون البناء على أن تقي بنية المباني بشروط التصميم العام، المنصوص عليها في الوثائق التقنية المعيارية للبناء، وفي الوثائق المعيارية لسلامة المباني والغرض منها. وتُحدّد شروط خاصة إذا تم البناء في المباني وأعمال الهندسة المدنية وفقاً للمشاريع التالية: البناء، إعادة البناء، تجديد المباني، الإصلاحات الرئيسية، البناء أو إعادة البناء المبسط، وصف مشروع رئيسي، إصلاح بسيط أو وصف بسيط للإصلاحات في المباني الواردة في القائمة التي وافقت عليها الحكومة أو مؤسسة مرخصة من قبلها، أو عندما يتم تغيير الغرض من المبنى إلى ما هو محدد في هذه القائمة. ويجب تكييف المباني وأعمال الهندسة المدنية هذه مع الاحتياجات الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة وفقاً لشروط الوثائق التقنية المعيارية للبناء.

29- وتقوم منظمة غير حكومية تختارها إدارة المعوقين للتحقق من امتثال حلول المشاريع للشروط من خلال إجراء لتقديم العطاءات. وتشارك المنظمة غير الحكومية المختارة في أعمال تكليف لإنجاز تشييد المباني ذات الأهمية بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة. وفي المتوسط، يتم التحقق سنوياً من 2 240 من مشاريع البناء ذات الأهمية بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة. وقد شاركت المنظمة غير الحكومية في 668 تكليفاً لإنجاز أعمال البناء، وقدمت في المتوسط 563 استشارة بشأن إعداد مشاريع البناء. وتتص مشاريع التعديلات التي ستدخل على قانون البناء اعتباراً من عام 2021 على التوفير الإلزامي للخبرة في مجال تصميم الهياكل الإلزامية، التي يجب تكييفها مع احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. وسيقوم الخبراء بالتحقق من هذه المشاريع والموافقة عليها. وتقدم التعديلات المذكورة أحكاماً تتص على أن إمكانية الوصول إلى الأماكن تشكل أيضاً مصلحة عامة، بما في ذلك إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الأماكن (100-146، 147).

30- وعملاً بقانون الإدماج الاجتماعي للمعوقين، تقدم خدمات التأهيل المهني للأشخاص ذوي الإعاقة لتنمية أو استعادة إمكانية توظيفهم وزيادة فرص العمل المتاحة لهم. وينص قانون العمل على أن يحصل الأشخاص ذوي الإعاقة على دعم إضافي في سوق العمل. ولضمان فرص العمل للأشخاص ذوي الإعاقة، فإنها تخضع للتدابير السارية لسياسة سوق العمل، مثل العمالة المدعومة، ودعم خلق فرص العمل (التكليف)، وتعزيز العمل الحر، والتدريب المهني، وغير ذلك من التدابير السارية لسياسة سوق العمل التي تهدف إلى الاندماج في سوق العمل بأسرع ما يمكن (100-148).

31- والأشخاص المعترف بهم كأشخاص ذوي إعاقة وفقاً للإجراء المحدد في القانون، يحصلون على التأمين الصحي على نفقة الدولة (قانون التأمين الصحي). ومن ثم، يُضمن حصولهم على خدمات الرعاية الصحية الشخصية ميسورة التكلفة وجيدة النوعية. وتشمل خدمات الرعاية الصحية الشخصية الإضافية المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة على نفقة الدولة ما يلي: خدمات أجهزة طب الأسنان التعويضية، وتوفير خدمات معينة لطب الأسرة والتمريض في المنزل، وخدمات إعادة التأهيل الطبي المتكررة أو الداعمة، وسداد تكاليف الأدوية (100-148).

32- وينص القانون الجنائي على توفير حماية قانونية أكبر للأشخاص ذوي الإعاقة بفرض مسؤولية جنائية أشد صرامة في الحالات التي ترتكب فيها أي جريمة بقصد التعبير عن الكراهية ضد مجموعة من الأشخاص أو ضد شخص ينتمي إليها بسبب الإعاقة. وبموجب القانون الجنائي، تعتبر مثل هذه الحالات ظروفاً مشددة للعقوبة (100-150).

إدماج الأقليات القومية

33- شاركت إدارة الأقليات القومية التابعة للحكومة (فيما يلي - إدارة الأقليات القومية) في تنفيذ خطة العمل لتعزيز عدم التمييز للفترة 2017-2019. وقدمت الخطة تدبيرين يستهدفان صراحة الأقليات القومية. وشمل التدبير 1-4 ما يلي: إجراء البحوث عن المناطق التي تضم أعلى عدد من السكان من الأقليات القومية، وإعداد المعلومات والتدريب بشأن الأقليات القومية، وتعزيز الحوار بين الثقافات والتسامح، ونشر المعلومات عن فرص سوق العمل. وركز التدبير 1-5 على الأنشطة التي تعزز إدراك مختلف الثقافات للتراث الثقافي للأقليات القومية والمهاجرين. ونفذت إدارة الأقليات القومية مشروع "إدماج ممثلي الأقليات القومية في سوق العمل". وهو يهدف إلى الحد من التمييز ومنعه استناداً إلى الأسس المنصوص عليها في قانون تكافؤ الفرص. وتتص خطة العمل لتعزيز عدم التمييز للفترة 2021-2023 على تدبير يهدف إلى زيادة وعي الأقليات القومية فيما يتعلق باستشفاف لغة الكراهية (100-152).

34- وقد عززت خطة العمل لإدماج الروما في المجتمع الليتواني للفترة 2015-2020 توظيف الروما. وفي إطار الخطة المذكورة نُفذ مشروع "دعونا نعمل مع الروما: فرص عمل جديدة وتحديات جديدة" (100-162).

35- ومجلس الجماعات القومية، بتشكيله الجديد، المكون من المرشحين المنتخبين للسنوات 2020-2024 في اجتماعات المنظمات غير الحكومية للأقليات القومية، شرع بأعماله في عام 2020. وهذا المجلس عبارة عن هيئة استشارية عامة تمثل الأقليات القومية في المسائل المتصلة بتنسيق السياسة الوطنية للأقليات في ليتوانيا. وهو يضم ممثلين عن 28 جنسية. وقد شارك المجلس في إعداد مفهوم تمثيل تاريخ الأقليات القومية في ليتوانيا، وهو مشروع القانون المتعلق بالأقليات القومية. ويُدعى ممثلو الأقليات القومية إلى أفرقة عاملة تعالج المسائل التي تهم الأقليات القومية. ولرئيس الوزراء مستشار خاص لشؤون الأقليات القومية. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، شكل وزير التعليم والعلوم والرياضة اللجنة المعنية بالأقليات القومية. وتقدم هذه اللجنة الرأي والاستنتاجات لوزير التعليم والعلوم والرياضة أو المؤسسات الأخرى بشأن المسائل المتعلقة بتعليم الأقليات القومية (160-100، 161).

36- وتعمل مجالس الأقليات القومية كهيئات استشارية عامة في عدة بلديات، مثل بلدية مدينة كلايبدا وبلدية فيزاجيناس. وتساعد هذه المجالس البلديات في صياغة السياسات المتعلقة بالأقليات القومية، وتمثل مصالحها، وتقدم المشورة والخبرة في معالجة القضايا الاستراتيجية وغيرها من القضايا المتعلقة بالجماعات الإثنية، وتسعى إلى تعزيز إدماج وتنمية ثقافات الأقليات القومية، وإلى ضمان الحفاظ على الهوية القومية والمساواة في مستوى الحياة للأقليات القومية. وتساعد المؤسسة العامة لبيت الجماعات القومية، والمؤسسة العامة لمركز كاوناس الثقافي لمختلف الأمم، والمؤسسة العامة لمركز الفنون الشعبية والإثنوغرافيا للأقليات الإثنية في ليتوانيا، على الحفاظ على الهوية الثقافية للأقليات القومية الليتوانية واندماجها الكامل في الحياة الاجتماعية للبلد. ويشترك ممثلو الأقليات القومية بنشاط في الحياة السياسية (مثل شغل مناصب الوزراء ومستشاري الوزراء وأعضاء البرلمان وأعضاء مجالس الحكم الذاتي المحلية) وفي أنشطة الأحزاب السياسية التقليدية (100-59، 100-152، 100-162، 100-163).

37- ولجعل المعلومات المتعلقة بالإطار القانوني لحقوق الأقليات القومية أيسر منالاً، نشرت إدارة الأقليات القومية خلاصة قانونية من جزأين بعنوان "التنظيم القانوني للأقليات القومية"، وهي تشمل القوانين والتوصيات القانونية الليتوانية والدولية (100-51).

38- وتنفذ إدارة الأقليات القومية برنامج "إدماج الأقليات القومية في المجتمع مع الحفاظ على هويتها" للفترة 2018-2021، وتنسق وتنفذ تدابير لإدماج الروما في المجتمع الليتواني. وقد شكّلت أولويات أنشطة البرنامج في ضوء توجيهات وأعمال تنفيذ البرنامج الحكومي. ويهدف البرنامج إلى إقامة مجتمع مدني متناغم من خلال إدماج تراث الجماعات القومية وتنمية التنوع الثقافي؛ وتعزيز المعلومات العامة عن الأقليات القومية على نحو يتسم بالمسؤولية المدنية وعدم التمييز؛ وتعزيز مشاركة الجالية البولندية الليتوانية في إقامة تعاون إيجابي مع بولندا. ودعمت إدارة الأقليات القومية مشاريع المنظمات غير الحكومية للأقليات القومية؛ وعززت التعاون بين البلديات والمنظمات غير الحكومية للأقليات القومية في الحفاظ على ثقافة وتاريخ الأقليات القومية وتمثيلها؛ ونظمت حلقات دراسية لمعلمي مدارس الأحد من الأقليات القومية وحلقات دراسية لتنمية الكفاءات لممثلي المنظمات غير الحكومية للأقليات القومية؛ ودعمت مبادرات المراكز الثقافية ومراكز الاندماج للأقليات القومية التي تعزز معرفة تاريخ وتقاليد الأقليات القومية في ليتوانيا؛ ومبادرات التعاون بين الثقافات لأطفال وشباب الجماعات الإثنية في جنوب شرق ليتوانيا ومناطق أخرى من البلد؛ والبحوث الأكاديمية حول تاريخ الأقليات القومية في ليتوانيا؛ ونشر ثقافة الأقليات القومية في وسائل الإعلام بإعطاء الأولوية للمشاريع التي تمثل تاريخ الأقليات القومية في

ليتوانيا؛ ونفذت تدابير ترمي إلى تعلم لغة الدولة لتمكين الأشخاص المنتمين إلى الأقليات القومية من دخول سوق العمل بأسرع وقت ممكن وضمان رفاههم الاجتماعي والاقتصادي؛ ونظمت حملة إعلامية بعنوان "أسماء. أماكن. تواريخ" على شبكة التواصل الاجتماعي حول مساهمة ممثلي الأقليات القومية في تنمية الدولة الليتوانية (100-52، 55).

39- وفي عام 2019، تم تشكيل فريق عامل لإعداد مشروع قانون بشأن الأقليات القومية. وقد عُرض مشروع القانون ونوقش في إطار حوار اجتماعي مع ممثلي مجلس الجماعات القومية، وجماعات الأقليات القومية، والأوساط الأكاديمية، وممثلي المؤسسات والمنظمات في العديد من المدن الليتوانية - في فيلنيوس وكلايبدا وفيزاجيناس. وشملت المناقشات المسائل التالية: ضرورة اعتماد قانون الأقليات القومية، وتعليم لغة الدولة، والتعاون مع مؤسسات الدولة والبلديات، ومفهوم وتعريف "الأقليات القومية". وفي عام 2021، تولت وزارة العدل صياغة قانون الأقليات القومية (100-153-158).

40- وأولت الحكومة المشكلة في عام 2020، في برنامجها وفي خطة تنفيذه، الاهتمام الواجب لقضايا الأقليات القومية. ويتوخى البرنامج تحقيق أهمية التراث الثقافي للموس وغير المادي للأقليات القومية التي تعيش في ليتوانيا؛ وتنمية الحوار بين الثقافات، وإشراك الجماعات الإثنية والشباب في العمليات الثقافية على المستويات الوطنية والإقليمية والبلدية؛ وكفالة الحريات المتعلقة بالهوية، وتساوي شروط نشر الثقافة، والتعبير عن الذات وتحقيق الذات للأقليات القومية التي تعيش في ليتوانيا بالوسائل القانونية. وبرنامج تنمية الثقافة والإبداع للفترة 2021-2030 هو وثيقة استراتيجية تنتظر حالياً موافقة الحكومة عليها. ويهدف برنامج التنمية هذا إلى تنفيذ هدف خطة التقدم الوطنية - تعزيز الاندماج الكامل للأقليات القومية.

41- وفي عام 2019، وافق وزير الثقافة على مفهوم تمثيل تاريخ الأقليات القومية في ليتوانيا. وفي عام 2020، تمت الموافقة على خطة العمل للفترة 2020-2022 لتمثيل تاريخ الأقليات القومية في ليتوانيا. وتشارك الدولة والمؤسسات البلدية والمنظمات غير الحكومية للأقليات القومية في تنفيذ خطة العمل هذه. ويهدف المفهوم وخطة عمله إلى إثبات ضرورة تمثيل تاريخ الأقليات القومية في ليتوانيا، وتقديم تاريخ الأقليات القومية الليتوانية إلى الجمهور باعتباره جزءاً ثقافياً ودينياً ولغوياً هاماً ووثيق الصلة بالهوية المتكاملة والدينامية لليتوانيا، وتهيئة الظروف لعرضه بفعالية على الجمهور.

42- وتقوم إدارة الأقليات القومية بتعريف الجمهور بالأقليات القومية عن طريق تعزيز إدماج الأقليات القومية، وعن طريق كفالة إمكانية اضطلاع ممثلي الأقليات القومية ومنظماتها غير الحكومية بالأنشطة اللازمة للحفاظ على الهوية واللغة والثقافة القومية والتراث الثقافي والتاريخ القومي، والمشاركة بنشاط في الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية. وتتيح المراكز الثقافية للأقليات القومية العاملة في ليتوانيا تحقيق هذا الهدف (100-57).

43- ونفذت إدارة الأقليات القومية مشروع "إدماج ممثلي الأقليات القومية في سوق العمل". وقام المعهد الوطني للتكامل الاجتماعي، وهو شريك المشروع المذكور، برصد وسائل الإعلام يومياً، وتحليل المعلومات اليومية، وكيف يصور كل وسيط من وسائل الإعلام مختلف الأقليات القومية (100-59، 60).

44- وقد نفذ مشروع إدماج الروما في سوق العمل المعنون " فلنعمل مع الروما: فرص عمل جديدة وتحديات جديدة". وخلال التنفيذ الناجح لهذا المشروع، شارك أفراد الروما الضعفاء اجتماعياً في أنشطة الإدماج الاجتماعي والحلقات الدراسية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين (شارك 45 شخصاً، وانضمت 14 امرأة إلى أنشطة التمكين المختلفة)، وفي الأنشطة الرياضية، كما حضروا دروساً في الموسيقى. واكتسب بعض المشاركين مهنة، أو عادوا إلى نظام التعليم، أو سعوا إلى التعليم في مؤسسات التعليم العام، أو دخلوا في عقود عمل، أو حصلوا على شهادات في أنشطة معينة، أو سجلوا أنفسهم لدى دائرة التوظيف.

وحضر أفراد من الروما دورات في اللغة الليتوانية واللغة الإنكليزية والقيادة (الفئتان باء وجيم - جيم هاء)، ودورات في مجال محو الأمية الحاسوبية، ومخيماً بشأن الأبوة الإيجابية، وتدريباً لتنمية مواهب الشباب. وشاركوا في برنامج إرشادي، ودورات للتدريب المهني لتعزيز فرص العمل، وتطوير مهارات العمل العملية في مكان العمل. ويشارك سنوياً أكثر من 300 شخص من الروما في أنشطة الاندماج الاجتماعي (100-162).

45- وقد نفذت خطة العمل لإدماج الروما في المجتمع الليتواني للفترة 2015-2020. وقامت إدارة الأقليات القومية بإعداد الموقع الشبكي www.romuplatforma.lt، وهي تواصل الاضطلاع بإدارته وتحديثه. ونفذت تدابير لتعزيز تعليم الروما وتمكين المرأة وعدم التمييز. ودعمت إدارة الأقليات القومية نشر ثقافة أقلية الروما وتقاليدها، ونسقت ونفذت 15 تدبيراً من تدابير خطة العمل، ورصدتها. وبالتعاون مع المؤسسة العامة لمركز مجتمع الروما، نُظِم تعليم غير رسمي لأطفال الروما ومخيم صيفي للأطفال، ونظمت أنشطة للأطفال والكبار في صفوف الحاسوب، ونظمت دورات دراسية للغة الدولة، وإحياء ذكرى المحرقة، وتوفير خدمات الوساطة بين الثقافات. وقد أدرج البرلمان يوم إحياء ذكرى الإبادة الجماعية للروما (2 آب/أغسطس) في قائمة أيام إحياء الذكرى (100-163).

46- وبغية الحد من الاستبعاد الاجتماعي، يجري اتخاذ تدابير لإدماج الفئات المعرضة للاستبعاد الاجتماعي في نظام التعليم والمجتمع الليتوانيين. ويمكن اعتبار أطفال الروما مثلاً على هذا الاندماج الناجح. ويجري تعزيز العمل في مجال التعليم مع أسر الروما التي لديها أطفال في سن ما قبل المدرسة. ويتم تنظيم لقاءات مع الأسر التي لديها أطفال في مرحلة ما قبل المدرسة في المدارس، ومناقشة إمكانيات مرافقة الأطفال يومياً إلى المؤسسات التعليمية، ونقل الأطفال إلى المؤسسات التعليمية والمنازل حيثما كان ذلك ممكناً (على سبيل المثال، بواسطة الحافلات المدرسية). ويجري تعريف الأسر بالظروف المؤاتية للتنمية الكاملة للشخصية: البيئة الآمنة، والمدرسون المبدعون والمسؤولون، والمهنيون المختصون بالدعم التربوي، وخدمات المطاعم، وبناء القدرات (الموسيقية، والرياضية، والفنية، وما إلى ذلك). إن تعزيز استخدام الحق في التعليم المؤسسي في مرحلة ما قبل المدرسة وفي مرحلة الطفولة المبكرة (حوارات فردية مع أسر الروما التي لديها أطفال في سن ما قبل المدرسة) هو أحد التدابير التعليمية المثبتة فعاليتها في المؤسسات التعليمية لمرحلة ما قبل المدرسة. ففي بلدية مقاطعة أوكميرج، على سبيل المثال، يعتبر التحاق أطفال الروما بالمدارس جيداً. ومن أجل الحد من ترك المدارس في وقت مبكر بين طلاب الروما، تشجع المدارس الطلاب على المشاركة النشطة في حياة المجتمع المدرسي، وإشراك أطفال الروما في مختلف أنشطة التعليم غير الرسمي. ويجري تنظيم حوارات مع الآباء والأطفال بشأن مسائل التربية الجنسية، والفرص التعليمية في مجال التخطيط الوظيفي، وغير ذلك من المسائل ذات الصلة. وتُبدل محاولات لتحفيزهم بإعطاء أمثلة إيجابية من حياة أفراد الروما (100-163).

إدماج المهاجرين

47- تنص خطة العمل لتعزيز عدم التمييز للفترة 2017-2020 على تنظيم حملات إعلامية بشأن المبادرات الرامية إلى إدماج الأجانب، وفهم التنوع، وتعزيز الحوار بين الثقافات. وتنص خطة العمل بشأن إدماج الأجانب في المجتمع للفترة 2018-2020 على 39 تدبيراً لتحسين ما يلي: التشريعات والعمليات المتعلقة بإدماج الأجانب وملتمسي اللجوء، والتعاون بين المؤسسات في مجال إدماج الأجانب وملتمسي اللجوء، وإدماجهم في نظام سوق العمل، ونتائج اندماجهم في سوق العمل، وإدماج ملتمسي اللجوء والأجانب في نظام التعليم، وشروط حصول الأجانب على الخدمات الاجتماعية وخدمات الرعاية الصحية. وتسعى تلك التدابير أيضاً إلى تشجيع التعاون بين الأجانب والمجتمعات المحلية، والحد من التمييز ضد الأجانب،

وتحسين إدماج النساء الأجنبات من خلال تحسين حالة حقوقهن، ورصد عمليات إدماج الأجانب وتنفيذ السياسات الخاصة بهم وإجراء البحوث بشأنها. وبموجب هذه الخطة، تم في أوائل عام 2021 توقيع عقدين لمشاريع تتعلق بتنفيذ حملات لتعزيز التسامح. وخلال تنفيذ التدبير 9-1 من خطة العمل "تعزيز المبادرات المجتمعية للمقيمين الليتوانيين والأجانب في البلديات الليتوانية من أجل مساعدة الأجانب على الاندماج في المجتمع المحلي"، جرى في عام 2021 توقيع 3 عقود لتنفيذ مشاريع ترمي إلى تعزيز المبادرات المجتمعية من خلال إيلاء اهتمام خاص لإدماج الشباب والنساء من المهاجرين في المجتمعات المحلية (100-59-60، 164-165).

48- وفي عام 2020، وافقت الحكومة على إدخال تعديلات على وصف إجراءات تقديم الدعم الحكومي لإدماج الأشخاص الذين منحوا حق اللجوء. وتهدف التعديلات إلى إنشاء نظام أكثر مرونة لتوفير دعم الدولة للاندماج، وبالتالي تحفيز الاندماج. وبدأ ربط دعم الاندماج بالاحتياجات والفرص الفردية لملتسمي اللجوء، والتي تؤخذ في الاعتبار أيضاً عند وضع خطة إدماج فردية لكل ملتسم للجوء (100-166).

49- وسعت المشاريع المنفذة في إطار البرنامج الوطني لصندوق اللجوء والهجرة والإدماج للفترة 2014-2020 إلى تحسين ظروف استقبال ومعيشة ملتسمي اللجوء، مع التركيز بوجه خاص على الأشخاص الضعفاء، وإلى زيادة معرفة ملتسمي اللجوء بحقوقهم وواجباتهم. وخلال فترة البرنامج، قدمت خدمات مختلفة لملتسمي اللجوء (خدمات اجتماعية وقانونية ونفسية، وخدمات الترجمة، والدعم بالملابس والأغذية ومنتجات النظافة الصحية). وبغية توسيع وتحسين البنية الأساسية وظروف الاستقبال، بدأ تنفيذ مشروع توفير أماكن الإقامة البديلة لملتسمي اللجوء، فتم بناء مهجع لملتسمي اللجوء الضعفاء في مركز تسجيل الأجانب (100-168).

50- وحتى عام 2019، كانت تُقدّم بانتظام إلى الوحدات المعنية بالهجرة في مفاصل شرطة المقاطعات التعليمات المنهجية بشأن امتثال الأشخاص عديمي الجنسية الذين يعيشون في الإقليم المزود بالخدمات لأحكام قانون الجنسية وبشأن إجراءات إعلام هؤلاء الأشخاص بأساليب الحصول على الجنسية الليتوانية. وبعد إصلاح نظام إدارة الهجرة في عام 2019، لم تُترك أي وحدات معنية بالهجرة ضمن نظام الشرطة. وأصبحت إدارة الهجرة التابعة لوزارة الداخلية هي المؤسسة الرئيسية التي تقدم خدمات الهجرة في ليتوانيا. ونظمت إدارة الهجرة تدريباً لموظفيها بشأن قضايا الجنسية والأشخاص عديمي الجنسية. وكان التدريب يهدف إلى ضمان التطبيق الموحد لقانون الجنسية وتقديم المشورة لعملاء إدارة الهجرة بشأن اكتساب الجنسية. وفي عام 2020، وضعت إدارة الهجرة قائمة بأسماء الأشخاص عديمي الجنسية ودعتهم إلى إجراء مشاورات بشأن إمكانية الحصول على الجنسية الليتوانية (في عام 2020، أرسلت 158 رسالة إعلامية إلى عديمي الجنسية). واستفاد 139 شخصاً من الخدمات الاستشارية لإدارة الهجرة، وقدم 57 شخصاً منهم طلبات للحصول على الجنسية، وأصبح 15 شخصاً منهم مواطناً ليتوانياً. وأحد أسباب عدم قيام عديمي الجنسية بطلب الحصول على الجنسية هو الافتقار إلى الموارد المالية. ولمساعدة هؤلاء الأشخاص، تم تزويدهم بمعلومات بشأن إمكانية الحصول على الدعم من المنظمات غير الحكومية. وتقدم 20 شخصاً من عديمي الجنسية بطلبات إلى جمعية الصليب الأحمر الليتوانية واستفادوا من مساعدتها المالية للحصول على الوثائق. وفي عام 2020، أصبح 221 شخصاً من عديمي الجنسية مواطنين ليتوانيين، وانخفض عدد هؤلاء الأشخاص في ليتوانيا إلى 683 (100-167، 100-168، 100-169، 100-170).

حماية مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والمجتمعات الأخرى ذات الصلة من التمييز

51- توخّط خطة العمل لتعزيز عدم التمييز للفترة 2017-2020 اتخاذ تدابير تتعلق بمجتمع المثليين والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والمجتمعات الأخرى ذات الصلة. وسيستمر تنفيذ تدابير تكافؤ الفرص من خلال برامج التنمية وخطة العمل لتعزيز عدم التمييز للفترة 2021-2023. وقد أعدت صيغة جديدة لقانون تكافؤ الفرص تهدف إلى توسيع نطاق الحماية القانونية من التمييز، ويجري النظر فيها حالياً في البرلمان (100-50، 75، 76، 81، 94).

52- وفي عام 2016، وافق وزير التعليم والعلوم والرياضة على برنامج الصحة العامة والتثقيف الجنسي وتهيئة الأسرة (البرنامج العام). وأثناء تنفيذه، نُظمت دورات تدريبية (حضر حوالي 800 مدرس حلقات دراسية بشأن التثقيف الجنسي وحده)، ووضعت مبادئ توجيهية منهجية، وتمت استشارة الأطراف المهتمة. وتتضمن خطة تدابير تنفيذ هذا البرنامج نماذج ومذكرة ورسوماً بيانية لتنفيذ البرنامج في المدارس. وجميع المعلومات عن هذا البرنامج (<https://duomenys.ugdome.lt/?mm/slrus>) متاحة على موقع "Ugdymo sodas" على شبكة الإنترنت في <https://sodas.ugdome.lt/viesieji-puslapiai/3054>. وبعد إجراء مشاورات عامة، تم تغيير اسم البرنامج العام فأصبح "البرنامج العام للمهارات الحياتية". وهذا البرنامج متاح على الإنترنت في <https://www.mokykla2030.lt/>. وتتص خطة العمل لتعزيز عدم التمييز للفترة 2021-2023 على تدبير "توفير التدريب للشباب ولمن يعملون مع الشباب في مجال التثقيف الجنسي".

53- وتشير المبادئ التوجيهية لتحديث البرامج العامة التي أقرها وزير التعليم والعلوم والرياضة في عام 2019 إلى كون الكفاءة الاجتماعية والعاطفية وأسلوب الحياة الصحي من الكفاءات التي يتعين تمييزها. وتتص المبادئ تحديداً على مكافحة كراهية المثلية الجنسية والتمييز. وينص عنصر الكفاءة على أنه ينبغي للطلاب أثناء تنفيذ البرنامج: إدراك مشاعر الآخرين؛ واحترام الآراء المختلفة؛ والاعتراف بأوجه التشابه والاختلاف بين الناس؛ والتواصل والتعاون بنجاح؛ وحل النزاعات بين الأشخاص بشكل بناء؛ ومقاومة التأثيرات السلبية؛ وطلب المساعدة، عند الاقتضاء، وتقديم المساعدة على النحو المناسب؛ والتصرف بمسؤولية عند اتخاذ القرارات والتمكّن من توقع عواقبها؛ والمشاركة في بناء المجتمع المحلي، والرفاه العام (100-76، 82).

مكافحة جرائم الكراهية ومختلف أشكال التمييز ومظاهر التطرف

54- في الفترة 2018-2020، قامت وزارة الداخلية، بالاشتراك مع مكتب المدعي العام ومكتب مفتش أخلاقيات الصحفيين، بتنفيذ مشروع "تعزيز التصدي لجرائم الكراهية وخطاب الكراهية في ليتوانيا" الممول في إطار برنامج الحقوق والمساواة والمواطنة التابع للاتحاد الأوروبي (2014-2020). (<https://vrm.lrv.lt/en/news/the-final-conference-of-the-hate-crime-prevention-project->) *(was-held)*.

55- وفي عام 2020، شكل وزير الداخلية فريق عمل لتعزيز التصدي بفعالية لجرائم الكراهية وخطاب الكراهية في ليتوانيا. ويشترك في أعمال الفريق العامل ممثلون عن وزارة الداخلية، ومكتب المدعي العام، وإدارة الشرطة، وإدارة الأقليات القومية، ومكتب مفتش أخلاقيات الصحفيين، ومكتب أمين المظالم المعني بتكافؤ الفرص، ووزارة الضمان الاجتماعي والعمل، و11 منظمة غير حكومية. وتتمثل مهامه الرئيسية في: بحث إمكانيات زيادة فعالية مكافحة جرائم الكراهية وخطاب الكراهية وتقديم المقترحات بشأنها. وبغية تحديد التهديدات ذات الصلة بارتكاب جرائم الكراهية والتمييز، وأسبابها وظروفها، وبغية التصدي لها في الوقت المناسب وبطريقة سليمة ضمن اختصاص الشرطة، يجري رصد المعلومات التي تعمم على الجمهور على شبكة الإنترنت. وتقوم إدارة الشرطة أيضاً بإجراء تجربة "الدوريات الافتراضية".

وتم اختيار ثلاثة من أفراد الشرطة لأداء مهام الدورية الافتراضية. وتشمل أنشطتهم اليومية المهام التالية: رصد شبكات التواصل الاجتماعي، وتقييم المعلومات الواردة، وجمع المعلومات الإضافية، والتشاور والإبلاغ. ووافق المفوض العام للشرطة الليتوانية في عام 2021 على الجدول الزمني بشأن أنشطة الوقاية العامة التي يتعين على أفراد الشرطة تنفيذها. وينص الجدول الزمني على تدبير "عقد اجتماعات مع جماعات الأقليات و/أو الجماعات التي قد تعاني من الاستبعاد الاجتماعي (الأشخاص ذوو الإعاقة، والأقليات القومية، والأقليات الجنسية، والأقليات الدينية، وما إلى ذلك)". وبموجب هذا التدبير، يتعين على أفراد الشرطة في المجتمعات المحلية، ضمن المنطقة التي تخضع لإشرافهم، عقد اجتماع كل ستة أشهر على الأقل مع كل من جماعات الأقليات و/أو الجماعات التي قد تعاني من الاستبعاد الاجتماعي. وفي النصف الأول من عام 2021، تم عقد 250 اجتماعاً. وخلال الاجتماعات، يتواصل أفراد الشرطة مع تلك الجماعات ويقدمون المعلومات الوقائية ذات الصلة، ويقدمون المشورة للجماعات بشأن القضايا التي تثير قلقها (50-100، 54-100، 56-100، 61-100، 62-100، 63-100، 64-100، 66-100، 67-100، 69-100، 65-100، 68-100، 70-100، 72-100، 73-100، 74-100، 78-100، 79-100، 81-100، 82-100، 83-100، 84-100، 85-100).

56- وعندما تبرز مظاهر للكراهية على المستوى الوطني، تعرب إدارة الأقليات القومية عن موقفها بإدانة أي شكل من محاولات التحريض على الكراهية القومية في ليتوانيا.

57- وأتاحت المبادئ التوجيهية لتحديث البرامج العامة لعام 2019 تحديث البرامج العامة. ويولي مشروع برنامج التاريخ اهتماماً أكبر للتنوع القومي والديني في ليتوانيا، ويؤكد على تاريخ شعب ليتفانك وشعب الروما (الثقافة والإنجازات والمحرق). ويقدم البرنامج مواضيع جديدة هامة تربط الماضي بالحاضر: "التراث والذاكرة. ذاكرة القرن العشرين وتراثه في ليتوانيا الحالية. التراث الصعب لنظامين شموليين في ليتوانيا: أماكن المجازر النازية والسوفياتية في ليتوانيا: بانيريياي، قلعات كاونايس، معسكر ماسيكايا، توسكولينايا مانور أو أماكن أخرى لإحياء الذكرى في المحيط المباشر". وقد أعدت مشاريع للبرامج العامة التي سيتم تحديثها (متاحة للجمهور في <https://www.mokykla2030.lt/bp-projektai/>) (71-100).

58- وتولي إدارة الأقليات القومية اهتماماً كبيراً لمحرق الروما. وهي تشجع المناقشات بشأن حقوق الإنسان ومحرق الروما، وتنتشر المعلومات والمواد المنهجية، وتنظم التدريب للعاملين في مجال التعليم والشباب الليتوانيين من الروما، والناشطين في مجال حقوق الإنسان، وتسهم في مبادرات المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، وتمول فعاليات إحياء ذكرى الإبادة الجماعية للروما واليوم الدولي للروما (8 نيسان/أبريل) وتشارك فيها (56-100).

59- وينشئ قانون مساعدة ضحايا الجرائم الجنائية لعام 2021 نظاماً لتقديم المساعدة لضحايا الجريمة. وبغض النظر عما إذا كان الضحية قد قدم شكوى رسمية بشأن الجريمة، فإنه (أفراد أسرته)، حسب احتياجاته (احتياجاتهم)، سوف يكون بوسعهم (بوسعهم) الحصول مجاناً وعلى نحو سري على المساعدة التي يقدمها مركز المساعدة والكيانات التي تقدم المساعدة، وذلك قبل وأثناء وبعد الإجراءات الجنائية (97-100، 98-100، 99-100، 100-100، 101-100، 102-100، 104-100، 105-100، 106-100، 107-100، 110-100).

منع العنف العائلي

60- في عام 2017، بدأت وزارة الداخلية بحثاً تطبيقاً بعنوان "التعاون بين الشرطة والمؤسسات المهتمة الأخرى في التعرف على مظاهر العنف العائلي وضمان التصدي له بفعالية وتطبيق التدابير الوقائية (الأساليب)". ويخصّص الموقع الشبكي لوزارة الداخلية www.bukstipri.lt لنشر المعلومات ذات الصلة، والإحصاءات المتعلقة بضحايا العنف العائلي، ونشر المعلومات بانتظام عن سبل الحصول على المساعدة.

وفي 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، عقدت وزارة الداخلية اجتماعاً بشأن إمكانيات التقدم بطلب للحصول على أمر بالحماية من العنف في ليتوانيا. وخلال الاجتماع المذكور، تم التوصل إلى اتفاق بشأن أمر الحماية من العنف. وأدت توصيات البحوث ونتائج المناقشات إلى إدراج أحكام بشأن تحسين التعاون بين المؤسسات وتوفير حماية أفضل للضحايا في مشروع إعادة صياغة قانون الحماية من العنف العائلي. فعلى سبيل المثال، أنشئ معهد للحماية من العنف؛ وتحال التقارير إلى مركز المساعدة المتكاملة المتخصصة بصرف النظر عما إذا كان التحقيق السابق للمحاكمة قد بدأ أم كان هناك نقص في البيانات اللازمة للشروع فيه؛ ووضعت أحكام بشأن التدريب العام والمتخصص ودورات تجديد المعلومات للعاملين في مجال الوقاية والحماية وتقديم المساعدة في مجال العنف العائلي. ويجري التشاور بانتظام مع المنظمات غير الحكومية والشركاء الاجتماعيين الآخرين أثناء صياغة القانون.

61- وفي تنفيذ قانون الحماية من العنف العائلي، تقدّم مساعدة متخصصة ومعقدة ومنسقة وجيدة النوعية لضحايا العنف العائلي في جميع أنحاء ليتوانيا. ويزداد تمويل مراكز المساعدة المتخصصة كل عام: في عام 2017، تم تخصيص 740 ألف يورو من ميزانية الدولة، وفي عام 2018 - 750 ألف يورو، وفي عام 2019 - 1 500 ألف يورو، وفي عام 2020 - 1 504 ألف يورو، وفي عام 2021 - 1 530 ألف يورو.

منع الاتجار بالبشر

62- تقدم المساعدة لضحايا الاتجار عن طريق المنظمات غير الحكومية. وقد تم ضمان توفير المساعدة الاجتماعية المتساوية لضحايا الاتجار بالبشر ويجري تنظيمها، وتشجيع الضحايا على العودة إلى المجتمع وسوق العمل. ويكفل توافر المساعدة ونوعيتها وتنسيقها في جميع أنحاء ليتوانيا وكذلك منع الاتجار بالبشر. ويزداد تمويل المنظمات غير الحكومية كل عام: في عام 2017، تم تخصيص 80 ألف يورو من ميزانية الدولة، وفي عام 2018 - 165 ألف يورو، وفي عام 2019 - 190 ألف يورو، وفي عام 2020 - 245 ألف يورو، وفي عام 2021 - 300 ألف يورو (100-123، 127). وينص قانون مدّل بشأن المساعدة القانونية المكفولة من الدولة على توفير شروط أكثر ملاءمة لتقديم المساعدة القانونية المكفولة من الدولة لضحايا الاتجار بالبشر. وتتعاون الدائرة المعنية بتقديم المساعدة القانونية المكفولة من الدولة مع المنظمات غير الحكومية. وتقوم المنظمات غير الحكومية بالتوسط في المساعدة على اختيار المحامين لتمثيل مصالح ضحايا هذه الجرائم (100-126).

63- وتم تنفيذ خطة العمل لمكافحة الاتجار بالبشر للفترة 2017-2019، التي أقرها وزير الداخلية في عام 2016. وتتص خطة العمل الجديدة لمكافحة الاتجار بالبشر للفترة 2020-2022 على أربع مهام (تعزيز التنسيق وتحسين مكافحة الاتجار بالبشر على مستوى الدولة والبلديات، وتحسين التحقيقات السابقة للمحاكمة، وتعزيز مساعدة الضحايا، وتجديد تدريب المهنيين)، وعلى 65 من التدابير والمهام الجديدة والمستمرة لمكافحة الاتجار بالبشر. وفي الفترة بين عامي 2020 و2022، ستنفذ تدابير ومهام الخطة المذكورة من قبل 16 وزارة، ومنظمات، ومؤسسات، وبعض من البلديات (100-112، 100-121، 100-122، 100-124، 100-125، 100-127).

تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والحد من الفقر

64- تتص خطة التقدم الوطنية للفترة 2021-2030 على أهداف يمكن تحديدها كمياً وقياسها في مجالي السياسة الاجتماعية وحقوق الإنسان على حد سواء (100-139).

65- وفي ليتوانيا، يُحدّد الدخل المضمون على أساس المبالغ الأساسية التالية: قاعدة المعاشات التقاعدية الحكومية، والمعاش الأساسي للتأمين الاجتماعي الحكومي، والراتب الأساسي للساسة، والقضاة، وموظفي الدولة، وموظفي الخدمة المدنية، وموظفي مؤسسات الموازنة الحكومية والبلدية، والاستحقاقات الاجتماعية الأساسية، وما إلى ذلك. وتحدد جميع المبالغ بالاستناد إلى إمكانيات ميزانية الدولة والافتراضات على المستوى الكلي. ويشارك في تحديد بعضها شركاء اجتماعيون (مثل المبلغ الأساسي المستخدم لحساب رواتب الساسة، والقضاة، وموظفي الدولة، وموظفي الخدمة المدنية). وقد ازدادت المبالغ الأساسية للاستحقاقات الاجتماعية والمساعدة الاجتماعية النقدية للأشخاص المحرومين، وكذلك معاشات المساعدة الاجتماعية المدفوعة للأشخاص ذوي الإعاقة أو اليتامى أو كبار السن الذين لم يكملوا بعد الفترة الدنيا اللازمة للحصول على التأمين الاجتماعي، وذلك اعتباراً من بداية عام 2021 (100-137).

66- ويجري باستمرار استعراض القوانين والسياسات الاجتماعية وتقييمها وتنفيذها لمنع الفقر والاستبعاد الاجتماعي. وفي السنوات الأخيرة، أولي مزيد من الاهتمام للحد من الفقر في صفوف العاملين ولتنمية الخدمات الاجتماعية (زيادة الحد الأدنى للأجور الشهرية، ومقدار الدخل المعفى من الضرائب لذوي الدخل المنخفض، وللأشخاص ذوي الإعاقة، وللمن يقومون بتربية الأطفال). والإجراءات المخطط لها حالياً هي: تخصيص الخدمات على أساس فردي من خلال إشراك المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية قدر الإمكان، والجمع بين الدعم الاجتماعي والإمماج في سوق العمل من أجل تحسين وضع الناس الضعفاء، وإعادة النظر في مبالغ معينة من المساعدة الاجتماعية وزيادة هذه المبالغ رهنأ بتوافر الموارد المالية (100-138).

تحسين ظروف السجن (100-129-131)

67- يجري توسيع نطاق تطبيق بدائل السجن. ففي عام 2019، اعتمد البرلمان تعديلات على القانون الجنائي، وقانون تنفيذ العقوبة، وقانون الإفراج تحت المراقبة. وهي تنص على استخدام بدائل للسجن بتواتر أكبر (تعليق تنفيذ العقوبة، الغرامة، تقييد الحرية، المساهمة في صندوق الضحايا)؛ وتم توسيع نطاق إمكانيات تطبيق الإفراج المشروط؛ وقد وُضعت تدابير لزيادة فعالية إعادة إدماج المدانين اجتماعياً في المؤسسات الإصلاحية (إشراك المنظمات غير الحكومية، واستخدام أدوات الرصد الإلكترونية، والتخطيط المحدد للأهداف لعمليات إعادة إدماج المدانين في المجتمع). ومقارنة بعام 2018، انخفض عدد السجناء في أماكن الاحتجاز بنسبة 23,6 في المائة (عدد السجناء في 1 كانون الثاني/يناير 2018 بلغ 815 6، وفي 1 حزيران/يونيه 2021 بلغ 207 5).

68- ويجري تحسين ظروف احتجاز المدانين والمحتجزين. ويُضطلع حالياً بأعمال إعادة الإعمار في أماكن الاحتجاز، كما يتواصل العمل المتعلق ببناء سجن جديد في سيولياي. وفي منتصف عام 2021، لم تكن أماكن الاحتجاز مكتظة (29 في المائة شاغرة).

جيم - التحديات المتبقية في تنفيذ التوصيات

حماية الحياة الأسرية، والقانون المتعلق بالشراكة

69- في عام 2011، قضت المحكمة الدستورية بأن الأسر، بالإضافة إلى الأسر القائمة على الزواج، تحظى أيضاً بالحماية والدفاع عنها بموجب الدستور. وأكدت المحكمة، في حكمها الصادر في عام 2019، أن المفهوم الدستوري للأسرة محايد جنسانياً وأن جميع الأسر التي تمتثل للمفهوم الدستوري للأسرة تحظى بالحماية. ويستند هذا المفهوم إلى العلاقة الدائمة أو الطويلة الأمد بين أفراد الأسرة، والمسؤولية المتبادلة، والتفاهم، والارتباط العاطفي، والمساعدة بين أفراد الأسرة، والعزم الطوعي على القبول

بممارسة حقوق وواجبات معينة. ويفترض الفقه القانوني الصادر عن المحكمة الدستورية أن العلاقات القانونية بين الأشخاص الذين يعيشون معاً، فيما يتعلق بالتملكات وغير التملكات، يجب أن تخضع للتنظيم والحماية القانونيين، دون المساس بمبدأي المساواة وعدم التمييز.

70- وقد أدرجت الأغلبية الحاكمة، التي تشكلت بعد عام 2020، تغيير القوانين وإضفاء الشرعية على الشراكة المحايدة جنسانياً في اتفاق الائتلاف. ويواصل البرلمان مناقشة مفهوم هذه الشراكة؛ وقد أعدت عدة مشاريع للقانون. وفي عام 2021، أعاد البرلمان مجموعة مشاريع القوانين التي قدمتها مجموعة من أعضاء البرلمان إلى من صاغوها لتحسينها. وتقرّح هذه المشاريع تنظيم العلاقات المتعلقة بالتملكات والعلاقات الشخصية غير المتعلقة بالتملكات بين الأشخاص غير المتزوجين ولكن المتساكنين، وعلاقات الملكية للشركاء مع أطراف ثالثة. واقترح بعض أعضاء المعارضة تدعيم اتفاقات المساكنة، التي يمكن أن يدخل فيها ليس فقط الأزواج ولكن أيضاً، على سبيل المثال، الأقارب الذين يعيشون معاً (100-80، 86، 92).

الاعتراف بالمركز القانوني لمغايري الهوية الجنسانية

71- في عام 2017، صاغت وزارة العدل قانوناً بشأن الاعتراف بالهوية الجنسانية. ولكنه لم يعتمد بعد. وأكدت المحكمة الدستورية، بموجب حكمها الصادر في عام 2019، أن تقييد الحقوق الشخصية على أساس الهوية الجنسانية هو أحد أشكال التمييز المحظورة بموجب المادة 29 من الدستور. وهناك نقاش حول ما إذا كان من الضروري تكريس هذا الأساس من التمييز في القانون من أجل ضمان حقوق مغايري الهوية الجنسانية على نحو كافٍ أو ما إذا كان الفقه الدستوري كافياً لضمان الحماية الفعالة من التمييز على أساس الهوية الجنسانية (100-93-94).

حماية المرأة من العنف: التصديق على اتفاقية اسطنبول

72- في عام 2013، وقعت ليتوانيا اتفاقية اسطنبول. وقد أصدرت ليتوانيا، بتوقيعها على الاتفاقية، إعلاناً بأن الاتفاقية ستطبق بما يراعي أحكام الدستور ومبادئه. وسُجل مشروع قانون التصديق على الاتفاقية، المقدم من الرئيس، في البرلمان في عام 2018 (100-15-20، 97).

73- ولا تزال عملية تحسين التشريعات الوطنية اللازمة لتنفيذ الاتفاقية مستمرة. وبالإضافة إلى ذلك، وافق وزير الضمان الاجتماعي والعمل على خطة العمل لمنع العنف العائلي وتقديم المساعدة للضحايا لعام 2021 (100-98-106).

دخول المستشفى والعلاج غير الطوعيين (100-149)

74- تحظر المادة 14 من قانون حقوق المرضى والتعويض عن الأضرار التي لحقت بصحتهم، والمادتان 25-2 و26-2 من القانون المدني للعلاج الطبي غير الطوعي (باستثناء توفير خدمات الرعاية الطبية الطارئة عندما يكون المريض غير قادر على التعبير عن إرادته بنفسه).

75- وعملاً بالمادة 2-26 من القانون المدني وقانون رعاية الصحة العقلية (الصيغ الجديدة، التي دخلت حيز النفاذ في 1 أيار/مايو 2019)، يمكن، بالنسبة للمريض المصاب باضطرابات عقلية وسلوكية ويرفض العلاج في المستشفى، إدخاله المستشفى بشكل غير طوعي لمدة لا تتجاوز ثلاثة أيام عمل، وذلك إذا كان من المعقول الاستدلال من سلوك المريض و/أو من بيانات موضوعية أخرى على وجود خطر حقيقي بأن يلحق المريض، جراء أفعاله أو إغفاله، ضرراً كبيراً بالصحة و/أو الحياة و/أو التملكات الخاصة به أو بمن حوله. وبعد دخول المستشفى بشكل غير طوعي، يجب على الطبيب النفسي أن يلتزم على الفور موافقة المريض الخطية على علاجه. وإذا كان المريض غير قادر على تقدير مصلحته بشكل معقول،

وبالتالي لا يمكن الحصول على الموافقة على علاجه، يمكن علاج المريض بشكل غير طوعي لفترة لا تتجاوز ثلاثة أيام عمل. وفي محاولة لتحسين اللوائح القانونية، ينشأ التحدي المتمثل في كيفية التوفيق بين تطبيق أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأحكام اتفاقيات مجلس أوروبا. ويجري التشاور مع السلطات العامة والمهنيين الصحيين وممثلي المجتمع المدني بشأن هذه المسألة.

76- وتتص المادة 9 من قانون الوقاية من الأمراض المعدية بين البشر ومكافحتها على شروط وإجراءات ضرورة دخول المستشفى و/أو العزلة الضرورية للمرضى الذين شخصت إصابتهم بمرض معد، والأشخاص المشتبه في إصابتهم بمرض معد بعد أن كانوا على اتصال بشخص يعاني من مرض معد، وحاملي العوامل المعدية. وتتخذ لجنة مؤلفة من ثلاثة أطباء على الأقل القرار بشأن الإقامة اللازمة في المستشفى و/أو العزل اللازم ومدته، ويوافق على القرار طبيب تابع للبلدية. ويتم إبلاغ المريض أو ممثله بالقرار. ويُبلّغ بما لديه من حقوق والقيود المفروضة عليها. ويخضع الأشخاص لضرورة دخول المستشفى و/أو العزل إلى أن يصبح المريض غير مؤذ للأشخاص الآخرين، وذلك دون قرار من المحكمة لمدة أقصاها 7 أيام تقويمية. وفي الحالات التي يطبق فيها الإدخال الضروري إلى المستشفى و/أو العزل الضروري للمرضى بسبب مرض معد خطير بشكل خاص، يُفرض بسببه الحجر الصحي في كامل أراضي الدولة، يتخذ الطبيب المعالج القرار بشأن الإدخال الضروري إلى المستشفى و/أو العزل الضروري ومدته. وفي هذه الحالة، يتم تطبيق الإقامة الضرورية في المستشفى و/أو العزل الضروري للأشخاص حتى أحد هذين التاريخين، أيهما كان أبكر: عندما لا يعود الشخص يشكل خطراً على الآخرين، ولكن دون قرار من المحكمة لمدة أقصاها شهر واحد، أو إلى أن يعطي الشخص أو ممثله القانوني الموافقة على الإقامة في المستشفى و/أو العزل. وإذا ظل المريض يشكل خطراً على الأشخاص الآخرين، لا يجوز تمديد شروط الإقامة الضرورية في المستشفى و/أو العزل الضروري إلا من قبل المحكمة لمدة أقصاها 6 أشهر، ويمكن تكرار ذلك لمدد أخرى تصل إلى 6 أشهر، على ألا تتجاوز الفترة الإجمالية 24 شهراً. والجمهور والمهنيون يولون اهتماماً أقل لهذا الجانب من جوانب التنظيم القانوني، ولا تُجرى مناقشة نشطة بشأن الحاجة إلى تحسين القوانين في هذا المجال.

مساعدة المريضات اللائي تعرضن للعنف الجنسي

77- في عام 2021، وافق وزير الصحة على وصف تقديم خدمات الرعاية الصحية الشخصية إلى الإناث اللائي تعرضن للعنف الجنسي (فيما يلي - الوصف). ويحدد الوصف الشروط المتعلقة بمؤسسات الرعاية الصحية الشخصية، والمختصين في مجال الصحة الشخصية الذين يقدمون خدمات الرعاية الصحية الشخصية للمريضات اللائي تعرضن للعنف الجنسي، وأماكن العمل والأجهزة الطبية لمؤسسات الرعاية الصحية الشخصية التي تقدم هذه الخدمات، وإجراءات تنظيم وتوفير هذه الخدمات.

78- ولضمان تقديم خدمات الرعاية الصحية الشخصية الجيدة للمريضات اللائي تعرضن للعنف الجنسي، ستقوم مؤسسة الرعاية الصحية الشخصية، التي تقدم الخدمات للمريضات اللائي تعرضن للعنف الجنسي، بتقديم المساعدة المتكاملة على مدار الساعة. وستوفر خمس من مؤسسات الرعاية الصحية الشخصية هذه الخدمات.

79- وينص الوصف على أنه عندما يشتبه أخصائي طبي، يقدم الخدمات في مؤسسة للرعاية الصحية الشخصية، بوقوع عنف جنسي أو يشخصه، تنقل المريضة إلى أقرب مؤسسة للرعاية الصحية الشخصية تقدم تلك الخدمات. وعند نقل المريضات، سيكون من الممكن الاتصال بمركز المساعدة المتخصصة للحصول على المساعدة. وبمجرد تقديم الخدمات اللازمة، سيتعين على الأخصائي الطبي توفير المعلومات عن مراكز المساعدة المتخصصة وتفاصيل الاتصال بها.

80- وتتضمن مرفقات الوصف الشروط المتعلقة بالبحث عن الحيوانات المنوية لأخذ عينات منها، وإجراء التحليلات السمية بعد العنف الجنسي، وإعداد المريضة للفحص والتحقيق، وتشخيص الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي والوقاية منها بعد العنف الجنسي، وملء الاستمارات، وكذلك وصف الإصابات الميكانيكية، والتوصيات المتعلقة بمنع الحمل في حالات الطوارئ، والوقاية من الكزاز. وتُحدّد الاستمارة اللازمة للحصول على الموافقة المستنيرة للمريضة، واستمارة بروتوكول التحقيق مع ضحية العنف الجنسي، وما إلى ذلك.

81- وينص الوصف أيضاً على أنه اعتباراً من 1 أيار/مايو 2022، سيطلب من المهنيين الذين يقدمون الخدمات للمريضات اللائي تعرضن للعنف الجنسي استكمال دورة تدريبية خاصة لتقديم مثل هذه المساعدة (100-141).

تمويل مؤسسات حقوق الإنسان

82- يُسعى إلى ضمان حصول مؤسسات حقوق الإنسان على التمويل الكافي وتمكينها من الاضطلاع بمهامها. على سبيل المثال، في عام 2018، خُصص مبلغ 75 ألف يورو لمكتب أمين المظالم في البرلمان لإنشاء وظيفتين جديدتين؛ وخُصص نفس المبلغ في الفترة 2019-2020. غير أنه، وفقاً للمؤسسات ذاتها، لم يتم بعد الحصول على مستوى كافٍ من التمويل (100-31-36-، 132).

التخطيط الاستراتيجي

83- نوقشت إمكانية وضع خطة عمل وطنية جديدة لحقوق الإنسان في اجتماع الوزارات المختصة ومكتب أمين المظالم في البرلمان ولجنة حقوق الإنسان في البرلمان في عام 2017. بيد أنه تقرر، على المدى الطويل، عدم وضع خطة من هذا القبيل نظراً إلى أنه يجري وضع العديد من خطط العمل في مختلف المجالات المواضيعية، وأن وضع خطة إضافية لن يشكل قيمة مضافة كبيرة. غير أنه، من الناحية العملية، لا يزال هناك تحدٍ يتمثل في تحديد المسائل ذات الأولوية في مجال حقوق الإنسان وتنسيق الأنشطة الرامية إلى كفالة مختلف جوانب حقوق الإنسان، والتي تنفذ في إطار وثائق التخطيط المختلفة. وتوجد أيضاً تحديات معينة في تقييم مستوى التقدم المحرز في حماية حقوق الإنسان (100-37-38).

التثقيف في مجال حقوق الإنسان

84- يجري الاضطلاع بعدد من أنشطة التثقيف في مجال حقوق الإنسان في ليتوانيا. فعلى سبيل المثال، نظمت وزارة الخارجية، بالتعاون مع شركاء دوليين، تدريباً بشأن أمن المعلومات موجهاً للمنظمات الليتوانية غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان. واستضافت وزارة الخارجية، بالاشتراك مع اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في البرلمان، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمؤسسات الأكاديمية، والسفارات الأجنبية في فيلنيوس، المنتدى الوطني الأول لحقوق الإنسان، الذي نوقشت خلاله التحديات التي يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان. وتواصل عقد المنتدى الوطني لحقوق الإنسان في السنوات اللاحقة (100-133-134، 136، 142).

85- وتتولى وزارة العدل مسؤولية تنظيم التثقيف القانوني، الذي يشمل التثقيف في مجال حقوق الإنسان. في حين أن الوزارات التي تتسق قطاعات محددة مسؤولة عن التثقيف بشأن المسائل الأضيق نطاقاً. وعلاوة على ذلك، يضطلع مكتب أمين المظالم في البرلمان وهيئات أخرى من نوع أمين المظالم بدور هام. غير أن التنسيق بين أنشطة مختلف المؤسسات سيئ نسبياً. ومن أجل تحسين مهمة التنسيق في مجال التثقيف القانوني، بما في ذلك في مجال حقوق الإنسان، قررت وزارة العدل في عام 2021 إنشاء وحدة داخلية مسؤولة عن التثقيف القانوني (100-45).

ثالثاً - تنفيذ الالتزامات الدولية الطوعية

86- تتقدم ليتوانيا بترشيحها إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة للفترة بين عامي 2022 و2024. ويستند تطوع ليتوانيا إلى العضوية في مجلس حقوق الإنسان إلى خبرة الإصلاحات الديمقراطية القائمة على احترام حقوق الإنسان، وسياسة الاتحاد الأوروبي بشأن حقوق الإنسان، وسياساتها الخارجية القائمة على مبادئ الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون وصنع القرار على المستوى المتعدد الأطراف، والحوار الوثيق مع المجتمع المدني. ويشكل برنامج الحرية والديمقراطية أحد المبادئ الرئيسية لسياسة ليتوانيا الخارجية. وكعضو كامل العضوية في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وعملاً بمبدأي عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة، ستواصل ليتوانيا تعزيز حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

87- وبالنظر إلى ما تضطلع به ليتوانيا من عمل على الصعيد الدولي وخبرتها في ميدان حقوق الإنسان، وأولويات سياستها الخارجية، وسياسة الاتحاد الأوروبي في مجال حقوق الإنسان، والاتجاهات العالمية في مجال حماية حقوق الإنسان، وأحكام البرنامج الحكومي، فإن ليتوانيا ستولي اهتماماً كبيراً لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وحقوق الطفل، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وحقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة. وستواصل ليتوانيا أنشطتها في الدفاع عن حقوق النساء والفتيات، وحرية التعبير، وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، وأمن الصحفيين، وحرية الدين والمعتقد. وستتصدى ليتوانيا بنشاط للأخطار الجديدة التي تهدد حقوق الإنسان - تأثير الرقمنة، وحماية البيانات، والذكاء الاصطناعي، وتغير المناخ، والأوبئة الناشئة، والهجرة، على حقوق الإنسان، وستدعو إلى العمل الجماعي لإيجاد الحلول اللازمة للتغلب على هذه التحديات. وتتعهد ليتوانيا بمواصلة تحسين حالة حقوق الإنسان في البلد.

رابعاً - آخر التحديات والجهود المبذولة للتغلب عليها

الجائحة

88- *الحصول على خدمات الرعاية الصحية*. بعد أن أعلنت الحكومة، بموجب قرار، عن أول حجر صحي بسبب COVID-19 في أراضي ليتوانيا في 14 آذار/مارس 2020، نظم القرار المذكور خصائص توفير خدمات الرعاية الصحية الشخصية للمرضى الداخليين والخارجيين، فضلاً عن القرار الصادر عن وزير الصحة - قائد الدولة لعمليات الطوارئ الوطنية في 16 آذار/مارس 2020 بشأن تنظيم عمل مؤسسات الرعاية الصحية بعد الإعلان عن الحجر الصحي. وخلال الحجر الصحي، أُجّلت العمليات الجراحية وعمليات الاستشفاء المقررة، وتم تقديم خدمات الطوارئ للمرضى الداخليين. وفيما يتعلق بخدمات الرعاية الصحية الشخصية للمرضى الخارجيين، أعطيت الأولوية لتقديم الخدمات عن بعد (وصف الأدوية والمساعدات الطبية، والاستشارات، وإصدار وتمديد الشهادات الإلكترونية للعجز عن العمل، والتشاور بين الأطباء، ووصف الاختبارات والفحوصات اللازمة، وما إلى ذلك). ولم تقدم خدمات وإجراءات التشخيص بالاتصال المباشر إلا في الحالات التي يؤثر فيها عدم تقديم هذه الخدمات إلى المريض تأثيراً مباشراً على تدهور صحته أو يؤدي إلى ضرورة تقديم المساعدة الطبية اللازمة له. وتُفرض شروط أقل صرامة لتوفير خدمات الرعاية الصحية تبعاً لتغير الحالة الوبائية في البلد.

89- وتم في حزيران/يونيه 2020 تغيير القواعد السابقة لتقديم خدمات الرعاية الصحية أثناء الجائحة. وبعد أن أعلنت الحكومة عن الحجر الصحي الثاني في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، لم يُعلّق توفير خدمات الرعاية الصحية الشخصية المقررة للمرضى الخارجيين والداخليين.

90- *التلقيح ضد COVID-19*. وافق وزير الصحة على وصف الإجراء الخاص بتنظيم تلقيح السكان ضد كورونا فيروس (COVID-19) بواسطة اللقاح الذي تم شراؤه على نفقة الدولة (فيما يلي - لقاح COVID-19). ويحدد هذا الإجراء شروط تخزين ونقل لقاحات COVID-19، وشروط توفير المعلومات عن لقاحات COVID-19، وإجراءات دفع تكاليف خدمة التلقيح. ويتم التلقيح بلقاح COVID-19 وفقاً للمبادئ التالية: مبدأ الطوعية، والشرعية، والاقتصاد، والعقلانية، والمسؤولية، والمساءلة.

91- *استعراض مشروعية إجراءات إدارة الأزمة*. رفضت المحكمة الإدارية الإقليمية في فيلنيوس دعوى رفعتها مؤسسة خاصة للرعاية الصحية بشأن التعويض عن الأضرار الناجمة عن القيود المفروضة بسبب الحجر الصحي (بما في ذلك القيود المفروضة على حركة الأشخاص، والنشاط الاقتصادي، وتنظيم العمل). وخأصت المحكمة إلى أن الحكومة بإعلانها حالة الطوارئ والحجر الصحي في البلد في شباط/فبراير وآذار/مارس 2020، لم تتجاوز سلطاتها وأن قرارها كان دستورياً. وقد طعن في هذا القرار أمام محكمة أعلى درجة وهو الآن قيد النظر.

92- *إدارة التهديد المتزايد للعنف العائلي (100-97-101)*. وافق وزير الداخلية على خطة التدابير الوقائية من العنف العائلي خلال فترة الحجر الصحي بسبب COVID-19. وتتضمن الخطة تدابير إضافية لمساعدة ضحايا العنف العائلي خلال فترة الحجر الصحي وتحسين الاستجابة لحالات العنف العائلي. وتتص الخطة على إمكانية طلب المساعدة عن طريق الرسائل القصيرة المرسلة إلى رقم هاتف الطوارئ 112، وعلى تدابير إضافية لنشر المعلومات عن كيفية الحصول على المساعدة. وهي تسهم في تنفيذ خطة عمل سلطات الشرطة في تعزيز أمن سكان الريف. وأوصيت البلديات بالتعاون مع مراكز المساعدة المتكاملة المتخصصة، وبتخصيص جزء من أماكن العزل التي توفرها البلديات، حيثما أمكن، لضحايا العنف العائلي.

93- وفي 12 كانون الثاني/يناير 2021، نظمت وزارة الداخلية اجتماعاً مشتركاً بين المؤسسات بشأن منع العنف العائلي، نظراً لتأثير الحجر الصحي بسبب مرض COVID-19. وحضر هذا الاجتماع ممثلون عن المؤسسات والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال العنف العائلي. وتُعقد بشكل دوري اجتماعات عن بعد مع ممثلي وزارة الضمان الاجتماعي والعمل (مرة كل أسبوعين).

حالة الطوارئ بشأن المهاجرين الذين يعبرون الحدود البيلاروسية بصورة غير قانونية

94- إن تدفق ملتسمي اللجوء من بيلاروسيا، الذي زاد أكثر من عشرة أضعاف في عام 2021، يشكل تحدياً حديثاً. ومعظم هؤلاء من غير مواطني بيلاروسيا. ومن المحتمل أن يكونوا ضحايا للاتجار بالبشر باتجاه أوروبا الغربية. وتستجيب المؤسسات الليتوانية للحالة؛ وهي توفر تمويلاً إضافياً لحماية حقوق ملتسمي اللجوء، وتتسق الإجراءات مع الشركاء في الاتحاد الأوروبي، وتسعى إلى معالجة هذه المسألة على الصعيد الدولي. ويمنح المهاجرون فرصة العودة الطوعية إلى بلدهم؛ ويقدم لهم الدعم المالي اللازم لذلك. ويولى اهتمام خاص للمهاجرين الضعفاء.